الفروق الفردية فى الاتجاه نحو حقوق الإنسان فى ضوء بعض العوامل الديموجرافية

د. محمد إبراهيم دسوقى
أستاذ علم النفس
بكلية الآداب–جامعة المنيا

د.بركات حمزة حسن
أستاذ علم النفس
بكلية الآداب–جامعة المنيا

زينب محمد منصور
باحثة دكتوراه

مقدمة

إن احترام حقوق الإنسان هو مصلحة عليا لكل فرد وجماعة وشعب وللإنسانية جمعاء، باعتبار أن تمتع كل فرد بالكرامة والحرية والمساواة هو عامل حاسم في ازدهار الشخصية الإنسانية وفي النهوض بالأوطان وتنمية ثرواتها المادية والبشرية، وفي تعزيز الشعور بالمواطنة. (إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، صـ1).

ويرى البعض أن مصطلح حقوق الإنسان هو مصطلح حديث العهد وإن كان جوهره المتمثل فى كفاح الإنسان من أجل الحصول على حقوقه هو أمر قديم يرتبط بوجود الإنسان ذاته على هذه الأرض. (**محمد إدريس وأمال ربيع،2006**،ص17)

وتعرف مفوضية حقوق الإنسان بالأمم المتحدة حقوق الإنسان بأنها"هي ضمانات قانونية تحمي الأفراد والجماعات من كل فعل أو امتناع يشكل تدخلاً في حرياتهم الأساسية واستحقاقاتهم وكرامتهم الإنسانية. وحقوق الإنسان متأصلة في البشر كافة، وأساسها احترام كرامة كل شخص وقيمته .وتنبع من القيم الإنسانية المحببة المشتركة بين جميع الثقافات والحضارات .وقد أُدرجت حقوق الإنسان في صلب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ودونت في سلسلة من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان صدقت عليها الدول، وفي صكوك أخرى اعتُمدت بعد الحرب العالمية الثانية .وتوجد أيضاً صكوك إقليمية لحقوق الإنسان، ومعظم الدول اعتمدت دساتير وقوانين أخرى توفر الحماية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية". (حقوق الإنسان: دليل للقياس والتنفيذ،**2012**،ص10)

رغم فهم الشعوب في جميع أنحاء العالم لمعنى حقوق الإنسان بنفس الطريقة، يوجد اختلافات بين الشعوب في تقدير أهمية حقوق الإنسان. في نهاية عام 2011، نشر مجلس العلاقات الخارجية (منظمة أمريكية غير حكومية بارزة) نتائج استطلاع للرأي العام بشأن القضايا العالمية، وهو موجز شامل لبيانات الاقتراع بشأن الاتجاهات العامة العالمية بشأن العديد من القضايا الرئيسة. واستعرض الفصل الثامن من هذا التقرير الرأي العالمي بشأن حقوق الإنسان.(Council on Foreign Relations., 2011) ووفقا لهذه المراجعة، أعرب الناس في جميع أنحاء العالم عن دعمهم القوي لحقوق الإنسان. في عام 2008، عبر جميع الدول التي شملتها الدراسة، والتي شملت الديمقراطيات الغربية وروسيا والصين والشرق الأوسط والدول الأفريقية، رأى 66٪ أن حق "التعبير عن رأي، بما في ذلك انتقادات للحكومة أو الزعماء الدينيين" كان مهما جدا"، بالإضافة إلى 22٪ رأوا أن هذا الحق "مهم". واعتقد 75٪ منهم فى حق "التظاهر السلمي ضد الحكومة ". ورفض 57٪ التعذيب، حتى مع الإرهابيين المشتبه بهم.((McFarland,2015

رأت أغلبية كبيرة أنه من المهم جدا أن تكون هناك معاملة متساوية للمرأة (59٪)، و"الأشخاص من مختلف الأعراق والسلالات" (69٪)، و "الأشخاص من ديانات مختلفة" (64٪)، مع حوالي 20٪ رأو أن كل من هذه الحقوق "مهمة". وفى المسح الذى أجرى عام 2007 على 47 دولة، رأى 56٪ من المستجيبين أنه من "المهم جدا" للحكومات أن "تهتم بالأشخاص الفقراء جدا الذين لا يستطيعون العناية بأنفسهم"، بينما يرى 32٪ منهم أن ذلك "مهم". وفي استطلاع عام 2008، رأى 87٪ أن الحكومات مسؤولة عن ضمان قدرة المواطنين على تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء، في حين رأى 92٪ أن على الحكومات ضمان الحصول على الرعاية الصحية. (McFarland,2015)

إذا موضوع حقوق الإنسان من المواضيع التى حظيت باهتمام شديد فى العلوم الاجتماعية بوجه عام وفى علم النفس بوجه خاص. من العرض السابق نجد نبذ عن أنواع المسوح والأبحاث التى أجريت حول حقوق الإنسان، لكن العرض السابق تغلب عليه الصبغة السياسية أو المدخل الثقافى المقارن.

لكن فى علم النفس يتمحور أغلب العمل حول الاتجاه نحو الحقوق الإنسان، والاستعداد للانخراط فى أنشطة تتعلق بحقوق الإنسان، والعوامل المنبئة بحقوق الإنسان، ودراسة حقوق الإنسان فى ضوء علم النفس الأخلاقى. وفى هذا الإطار ظهر منذ حوالى عقدين من الزمن مقياس للاتجاهات نحو حقوق الإنسان من إعداد دياز-فيزاديس وآخرون(Diaz-Veizades; Widaman;, Little & Gibbs, 1995) يعد هو الأشهر منذ ذلك الحين، وسوف يركز هذا البحث على الفروق الفردية بين المجموعات المختلفة-على أساس: النوع أو السن أو التعليم أو محل الميلاد أو محل الإقامة، أو الديانة - على هذا المقياس وأبعاده المختلفة(الأمن الاجتماعى-القيود على الحريات المدنية-الخصوصية-المساواة).

المفاهيم

الاتجاهات نحو حقوق الإنسان

يعنى الاتجاه نحو حقوق الإنسان فى هذه الدراسة:"الاتجاه الإيجابى نحو المساواة والخصوصية والاتجاه السلبى نحو القيود على الحريات المدنية وتحقيق الأمن الاجتماعى على حساب حريات الأفراد وخصوصياتهم". وهذه الأبعاد التى يتضمنها التعريف سوف يتم قياسها من خلال مقياس دياز فيزادس(Diaz-Veizades et. al., 2005)

المشكلة

تتمثل مشكلة الدراسة فى السؤال التالى: هل توجد فروق فى الاتجاه نحو حقوق الإنسان ترجع للنوع أو السن أو مستوى التعليم أو محل الإقامة أو محل الميلاد أو الديانة أو الحالة الزواجية؟.

الاتجاه نحو حقوق الإنسان وبعض المتغيرات الديموجرافية

في حين التراث النظرى الموجود قد سلط الضوء على عدد من الروابط المهمة بين المتغيرات النفسية والاتجاه نحو حقوق الإنسان والحريات المدنية يرى البعض أن التركيز على العوامل المسبقة الدافعية والأيديولوجية قد جاء على حساب عوامل الفروق الفردية الأخرى. (Swami,et.al., 2012).

لقد تم التحكم في العوامل الاجتماعية – الديموجرافية على نطاق واسع في دراسات الاتجاهات نحوحقوق الإنسان، وعلى الرغم من ذلك فأنها غالبا ما تكون غير مفهومة بشكل سليم. غالبا ما يضع علماء الاجتماع وعلماء الرأي العام هذا النهج معتمدين على نظرية المصلحة الذاتية self-interest theory . القضية الأساسية فى نظرية المصلحة الذاتية هى التساؤل عما إذا كان الناس يقررون في المقام الأول ما هي السياسات التي يجب دعمها استنادا على ما إذا كانوا سيحصلون على الفائدة بشكل شخصى من هذا التأييد. تقدم الأدبيات بعض الدعم لهذا المنظور وأيضا بعض الأدلة ضده هذا (Pontusson and Rueda) 2010في البحوث الاجتماعية غالبا ما تستخدم الدراسات مقاييس للمصلحة الذاتية باستخدام العديد من المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية التي ترتبط ارتباطا كبيرا مع الاهتمامات المختلفة. (Pederson, 2013)

فالدخل على سبيل المثال، هو متغير ديموغرافي يرتبط مع احتمال أن يكون شخص ما يدعم زيادة أو خفض الضرائب مما يؤدى إلى توسيع برامج الرعاية الاجتماعية أو تقليصها.

أظهرت نتائج بعض الدراسات أنه لا **توجد فروق بين الجنسين فى الاتجاه نحو حقوق الإنسان**(.(Swami; Nader; Pietschnig; Stieger; Tran & Voracek, 2012)

فى حين يرى البعض أنه بالنسبة **للنساء،** تظهر الدراسات باستمرار أنهن يقمن بدعم أكبر لترسيخ حقوق الإنسان والالتزام بها، ويقل دعمهن لقيود حقوق الإنسان(Hertel, Scruggs, and Heidkamp 2009)على الرغم من ذلك هناك من لا يرى ذلك(Swami et al. 2012)

التعليم النظامي. أظهرت العديد من الدراسات أن زيادة التعليم الرسمي يرتبط بالموافقة الأقوى مع الاتجاه الإيجابى نحو حقوق الإنسان، حيث ووجد باروز (Barrows ,1981) أن كبار السن في الجامعات قد رأو انتهاكات حقوق الإنسان، فضلا عن قضايا عالمية أخرى، باعتبارها أمور أكثر خطورة مما كان عليه الحال بالنسبة للمستجدين من الطلاب. ووجد جيتس(Getz,1985) أن الدرجة على مقياس الاتجاه نحو حقوق الإنسان ترتبط(0.34)مع مستوى التعليم الرسمي للبالغين. (McFarland, 2015)

غير أن التعليم الرسمي قد يكون له تأثير أقوى فى الاتفاق مع العبارات المؤيدة لحقوق الإنسان أكثر من تأثيره فى الالتزام الأعمق بحقوق الإنسان. وجد ماكفارلاند وماتيوز(McFarland& Mathews, 2005) فى دراستهما أن مستوى التعليم الرسمي للمشاركين توقع بشكل كبير بالاتفاق مع مبادئ حقوق الإنسان، ولكن ليس الالتزام بحقوق الإنسان، كما وجد مكفارلاند (McFarland (2010a)أيضا أن مستوى التعليم الرسمي للراشدين لم يرتبط بشكل كبير مع الالتزام بحقوق الإنسان.

الإيمان الديني. فحصت عدد قليل من الدراسات العلاقة بين الإيمان الديني المسيحي ودعم حقوق الإنسان، لم تجد هذه الدراسات عموما علاقة بين المتغيرين، وظهر فى القليل منها علاقات ضعيفة. في دراسة مسحية وطنية أمريكية للمؤمنين المسيحيين، وجد ووثنو ولويس (Wuthnow and Lewis (2008أن الهوية الدينية (مثل الكاثوليكية أو الإنجيلية أو غيرها) أو الذهاب للكنيسة توقعت ب "تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها في بلدان أخرى" أو الأهداف الإنسانية ذات الصلة (مثل "مكافحة الجوع في العالم"). ومع ذلك، أظهرت تحليلات الانحدار التي شملت جميع المؤشرات الدينية والعديد من المقاييس الضابطة، أن هؤلاء المسيحيين الذين شاركوا بنشاط في "مساعدة الفقراء أو المرضى، وكبار السن" أكثر مساندة لحقوق الإنسان.

وجد مقدام و "فودمانوفيتش" (Moghaddam and Vuksanovic (1990 أن استجابة الطلاب الكنديين للسؤال "ما مدى نشاطكم في الممارسة الدينية؟" تتوقع بانخفاض تأييد حقوق الإنسان. غير أن مكفارلاند وماثيوز (McFarland& Mathews, 2005b) وجدا أن الإيمان الديني أو المعتقدات الدينية المحافظة لا يتنبأ بالالتزام بحقوق الإنسان، وفي بيانات أخيرة جمعها مكفارلاند من عينة كبيرة من الراشدين، لم ترتبط الاتجاهات نحو حقوق الإنسان(فى مقياسى:HR ; HRCQ Scene) مع أي من المقاييس الستة للتدين المسيحي (الإيمان بالله أو في ألوهية المسيح، الأصولية المسيحية، والأهمية الذاتية للدين، وتواتر حضور الكنيسة وتواتر الصلاة)، مع جميع الارتباطات 0.11 أو أقل، وعلى النقيض من ذلك، ارتبطت الدرجة على مقياس الاتجاه نحو حقوق الإنسان ATHRI بشكل سلبي مع المعتقدات

المسيحية المحافظة. (Narvaez, Getz, Rest, & Thoma, 1999) .ويرجع ذلك على الأرجح إلى إدراج بنود تدعم حقوق المثليين وحقوق الإجهاض وغير ذلك من القضايا التي لا توجد في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ويعارضها المسيحيون المحافظون. (McFarland,2015)

وباختصار، تشير البحوث إلى أن الإيمان الديني بالمسيحية للأمريكيين الشماليين، له آثار سلبية بسيطة على دعم حقوق الإنسان، ولكن المسيحيين الذين يتطوعون بنشاط لمساعدة المحتاجين هم أكثر ميلا من المسيحيين الآخرين لدعم حقوق الإنسان والأهداف العالمية الإنسانية.

قد تكون العلاقة الإيجابية بين التطوع ودعم حقوق الإنسان صحيحة أيضا بين الديانات الأخرى وغير المؤمنين، ولكن هذا لا يزال لم يخضع للأختبار.(McFarland,2015)

وتظهر بعض الدراسات أن **التعليم** مؤشر كبير على الاتجاه نحو حقوق الإنسان (Diaz-Veizades et al. 1995; McFarland and Mathews 2005,b)، ولكن استخدام أغلب الدراسات لعينات تنحصر فى طلاب الجامعات يجعل هذه النقطة محل نقاش. وبصرف النظر عن إدراج بعض المجموعات ذات المصالح الذاتية المفترضة، فإن هذا المنظور لا يتم اختباره أو دعمه باستمرار في الأدبيات ويستحق المزيد من البحث.

ومع ذلك، عندما تم إدخال المتغيرات الديموغرافية (أي الجنس والعرق)، والدافعية، والمعرفية، والأيديولوجية كمؤشرات على الاتجاهات نحو حقوق الإنسان والحريات المدنية في تحليل الانحدار المتعدد الهرمي، ظهرت ثلاثة تنبؤات ذات دلالة إحصائية فقط: (ا) الجنس، (ب) الاعتقاد بأن بنية المعرفة بسيطة، و (ج) تسلطية اليمين. وفي الواقع، كان الرجال والأفراد ذوى الدرجة العالية على تسلطية اليمين والاعتقاد بالمعرفة البسيطة أميل لدعم القيود المفروضة على الحقوق والحريات. (Crowson & DeBacker, 2008)

وبناء على منظور المصلحة الذاتية، فحصت عدد من الدراسات الحديثة الشروط المسبقة الأيديولوجية والدافعية للاتجاهات نحو حقوق الإنسان والحريات المدنية (Cohrs, Kielman, Maes, & Moschner, 2005; Cohrs, Moschner, Maes, & Kielman, 2005; Crowson, DeBacker, & Thoma, 2005; Crowson, DeBacker, & Thoma, 2006, 2007

وعلاوة على ذلك، ذكرت العديد من الدراسات أن تسلطية اليمين ترتبط إيجابيا مع المزيد من دعم القيود المفروضة على الحريات المدنية وانتهاكات حقوق الإنسان تحت دعوى الحرب على الإرهاب. (Cohrs, Kielman, et al., 2005; Cohrs, Moschner, et al., 2005; Crowson & DeBacker, 2008) كما تم الكشف عن أن تسلطية اليمين تتنبأ بالاتجاه نحو حقوق الإنسان والحريات المدنية بشكل فريد عند تكون المفاهيم النفسية ذات الصلة، مثل التوجه نحو الهيمنة الاجتماعية SDO متضمن فى التحاليل(Crowson et al., 2005; Crowson, 2009)

من المهم أيضا أن نلاحظ أن تسلطية اليمين والاتجاه نحو حقوق الإنسان والحريات المدنية تبدو مستقرة عبر الثقافات. على سبيل المثال، تم االكشف عن ارتباطات مهمة بين تسلطية اليمين والاتجاه نحو حقوق الإنسان والحريات المدنية(Crowson & DeBacker, 2008), Cohrs et al., 2005a, 2005b; Kossowska et al., 2011)

ومع ذلك، فالأمر لم يقتصر على الدراسات التى أجريت على تسلطية اليمين فى علاقتها بالاتجاه نحو حقوق الإنسان والحريات المدنية فقد قامت دراسات أخرى بفحص علاقة الاتجاه نحو حقوق الإنسان والحريات المدنية بمتغيرات أخرى مثل التوجه نحو الهيمنة الاجتماعية (Crowson et al., 2005)والمحافظة السياسة أو الدينية ;2007 (Crowson, 2004,) McFarland & Matthews, 2005) ومشاعر التهديد من الإرهاب ;Cohrs et al., 2005a Skitka, Bauman, & Mullen, 2004).

في الواقع، لا يزال هناك مجال لتوسيع نطاق هذه المجموعة من البحوث لكى تشمل مجموعة واسعة من العوامل النفسية.

لقد ركز علماء الاجتماع عند تصديهم لدراسة حقوق الإنسان على انتشار حقوق الإنسان على مستوى العالم، وحللوا العوامل المرتبطة بهذا التغيير الاجتماعي العالمي وآثاره فى الدول القومية. ومع ذلك، فإن الطريقة التي يؤثر بها عالم حقوق الإنسان فى الأفراد قد بقيت إلى حد بعيد غير مفهومة. .Koo ; Cheong & Ramirez, 2015)

وفي محاولة لملء هذه الفجوة قام كو وشوينج ورامريز((Koo; Cheong & Ramirez, 2015 بتحليل مجموعة بيانات شاملة تم جمعها من دراسة مسحية قومية فريدة عن حقوق الإنسان

أجريت في كوريا الجنوبية في عام 2011. فى البداية تم تحديد العوامل الكامنة وراء التوجهات نحو حقوق الأنسان حيث ثلاثة أبعاد هى: المعرفة ، والتأييد، والمشاركة.
أظهرت النتائج وجود مستويات عالية من المعرفة والتأييد لمجال حقوق الإنسان، ولكن مستويات منخفضة نسبيا من المشاركة في أنشطة حقوق الإنسان بين المستجيبين الكوريين. أظهرت تحليلات الانحدار أن المعرفة بحقوق الإنسان تتأثر بشدة بالحالة الحضرية، والأيديولوجية السياسية الليبرالية، ومستوى الثقة، والتحصيل التعليمي، والتوحد بفكرة المواطنة العالمية.
يظهر الأفراد الأكثر انتماءا للحضر والأكثر تعليما مستويات أعلى من المشاركة السلوكية التى تصب فى صالح حقوق الإنسان. وكثير من هذه المتغيرات ليس لها التأثيرات المتوقعة على متغير التأييد. وبصورة عامة، تشير هذه النتائج إلى أن تأثير التركيز العالمي على قيمة حقوق الإنسان هو شعور أقوى من قبل الأفراد الأكثر تفهما لهذ التركيز. وعلاوة على ذلك، تظهر هذه النتائج فائدة تحليل استطلاعات الرأي أو الدراسات الاستقصائية التي تشير إلى العمليات المعقدة التي تقوم عليها تصورات الأفراد تجاه حقوق الإنسان والأنشطة المرتبطة بهذه الاتجاهات. .(Koo ; Cheong & Ramirez, 2015

المنهجية

أولا.الفرض

تحاول الدراسة اختبار صحة الفرض التالى:

"لا توجد فروق دالة إحصائيا بين المجموعات المختلفة ترجع لمتغير: النوع أو السن أو محل الميلاد أو محل الإقامة أو مستوى التعليم أو مستوى الدخل أو الحالة الزواجية.

ثانيا.العينة

تكونت العينة من 642 فردا يعيشون فى القاهرة والفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج منهم 290 من الذكور و352 من الإناث، تتراوح أعمار 55.6% منهم بين 20-30سنة، و136.3% منهم أعمارهم من 31-40 سنة، و8.1% أعمارهم ما بين 41–50 سنة.

يعيش 47% منهم تقريبا فى الريف و53% فى الحضر، فى حين ولد 55.5% منهم فى الريف مقابل 45.5% فى الحضر. بالنسبة لمستوى الدخل غالبية أفراد العينة 53.5% تتراوح دخولهم ما بين 1000-4000 جنيه شهريا، وأقل من النصف 39.5% دخولهم أقل من 1000 جنيه شهريا، وأقل من العشر 7.0% يزيد دخلهم عن 4000 جنيه شهريا. تلقى 32% تقريبا من أفراد العينة تعليما متوسطا، فى حين تلقى 61.5%تقريبا تعليما عاليا، ووصل 6.5% تقريبا منهم إلى الدراسات العليا، ومنهم 35% تقريبا من الطلاب، و15% من العمال والفلاحين، و36% من الموظفين، و14% تقريبا لا يعملون. بالنسبة للحالة الاجتماعية كان نصف أفراد العينة تقريبا 49.7% من المتزوجين، ونسبة أقل قليلا 47.7%من لم يسبق لهم الزواج، ونسبة ضئيلة من الأرامل 1.6%، يليها نسبة أقل 1.1% من المطلقين.

الأدوات

1- مقياس الاتجاهات نحو حقوق الإنسان

أعدت مقياس الاتجاهات نحو حقوق الإنسان جانيت دياز فازيدس وآخرون عام 1995 (Diaz-Veizades, ;Widaman; Little & Gibbs, 1995) وقامت الباحثة الثالثة بترجمته وصياغته بالعربية وعرضه على المتخصصين فى علم النفس واللغة الأنجليزية لمراجعة الترجمة والصياغات(وذلك فى إطار بحثها الذى تعده للحصول على درجة الدكتوراه عن الاتجاه نحو حقوق الإنسان، وقد قامت بإجراء كل التعديلات المقترحة على بنود المقياس وتعديل بعض الصياغات التى تم أقتراحها.

ثبات مقياس الاتجاه نحو حقوق الإنسان

قامت الباحثة الثالثة بحساب ثبات المقياس وأبعاده بطريقة ألفا كرونباخ التى أظهرت نتائجها تمتع المقياس بدرجة جيدة جدا على مستوى الدرجة الكلية" مقياس حقوق الإنسان" الذى بلغ معامل ثباته 0.86، وأيضا على مستوى ثلاثة ابعاد: المساواة، والأمن الاجتماعى، والخصوصية التى تراوحت معامل ثباتها بين 0.72 و 0.86، الأبعاد الأربعة أما بالنسبة لبعد

القيود المدنية فقد بلغ معامل ثباته0.61 ، وبذلك يمكن الاطمئنان لمستوى ثبات المقياس خصوصا في ضوء الوضع في الاعتبار ما يتضمنه من محتوى ذو دلالات سياسة.

جدول–1 ثبات المقاييس

مسلسل	البعد أو المقياس	معامل الثبات	مسلسل	البعد أو المقياس	معامل الثبات
1	**الأمن الاجتماعي**	**0.86**	**4**	**بعد الخصوصية**	**0.78**
2	**القيود المدنية**	**0.61**	**5**	**مقياس حقوق الإنسان**	**0.86**
3	**المساواة**	**0.72**			

صدق مقياس حقوق الإنسان

للتأكد من صدق المقياس تم إجراء التحليل العاملي بطريقة المكونات الأساسية وتدوير المحاور بطريقة أوبلمن Oblmin ويوضح الجدول –2 نتائج هذه العملية.

جدول–2 عوامل حقوق الإنسان

رقم بند	البعد	العوامل*						
		1	2	3	4	5	6	7
1	**الأمن الاجتماعي**	.700						
2	**الأمن الاجتماعي**	.727						
3	**الأمن الاجتماعي**	.644						
4	**الأمن الاجتماعي**	.792				.422		
5	**الأمن الاجتماعي**	.807				.414		
6	**الأمن الاجتماعي**	.824						
7	**الأمن الاجتماعي**	.815				.422		
8	**الأمن الاجتماعي**	.733						
9	**القيود المدنية**				.701			
10	**القيود المدنية**		.632					
11	**القيود المدنية**		.423					.414
12	**القيود المدنية**				.759			
13	**القيود المدنية**							
14	**القيود المدنية**							
15	**القيود المدنية**			.466				
16	**القيود المدنية**						-.420-	
17	**القيود المدنية**						-.736-	

رقم بند	البعد	العوامل*						
		1	2	3	4	5	6	7
18	**القيود المدنية**						-.674-	
19	**القيود المدنية**		.740					
20	**القيود المدنية**		.558				-.434-	
21	**المساواة**	.562		.403		.580		
22	**المساواة**	.511		.401		.643		
23	**المساواة**							-.477-
24	**المساواة**							-.469-
25	**المساواة**			.595				
26	**المساواة**			.734				
27	**المساواة**			.609				
28	**المساواة**			.512		.428		
29	**المساواة**	.546		.518		.589		
30	**المساواة**	.402		.581				
31	**المساواة**							
32	**المساواة**							-.700-
33	**الخصوصية**	.481		.458		.640		
34	**الخصوصية**	.578		.510		.582		
35	**الخصوصية**	.473				.728		
36	**الخصوصية**					.705		
37	**الخصوصية**				.449	.440		
38	**الخصوصية**	.476				.676		
الجذر الكامن		9.06	2.69	1.95	1.47	1.30	1.08	1.05
نسبة التباين		23.85	70.07	5.12	3.86	3.41	2.85	2.76

أظهرت نتائج التحليل العاملى ظهور تسعة عوامل تم حذف ما لا ينطبق عليه شرط تشبع ثلاثة عبارات على العامل على الأقل، حيث تم حذف العامل رقم 6 (فى الأصل) لتشبع عبارة واحدة فقط عليه(رقم 11 فى بعد المساواة)، وتم حذف العامل رقم 9 لتشبع عبارتان(رقم 5 ورقم 6 فى القيود المدنية)، وبذلك أصبحت العوامل سبعة. تتشبع كل البنود عليها ما عدا البنود التى كانت تتشبع على العاملين اللذين لم يصلا لمحك تشبع ثلاثة بنود على العامل.

من الجدول(2) تتضح البنية العاملية القوية للمقياس حيث حدث تطابق تقريبا مع النموذج الأصلى لبنية المقياس فمن الجدول يمكن أن نقول:

يمثل العامل الأول الأمن الاجتماعى(تطابق الثمانية عبارات)، ويمثل العامل الخامس الخصوصية(تطابق الستة عبارات)، وتمثل العوامل: الثانى(أربع عبارات) والسادس(ثلاث

عبارات) والرابع(عبارتان) القيود المدنية(وبذلك حدث تطابق فى تجمع9 عبارات من العبارات ال12 المكونة للبعد فى النموذج الأصلى)
يمثل العاملان الثالث(ثمان عبارات) والسابع(3 عبارات) المساواة(وبذلك حدث تطابق فى تجمع11عبارة من العبارات ال12 المكونة للبعد فى النموذج الأصلى)
ومن هنا، يمكن الاطمئنان لصدق المقياس من خلال البنية العاملية التى ظهرت من خلال التطبيق على عينة البحث والتى تكاد تتطابق مع ما يفترضه معدو المقياس.

النتائج ومناقشتها

لاختبار صحة الفرض تم حساب دلالة الفروق بين المجموعات بحساب اختبار ت أو تحليل التباين وقد أظهرت هذه العملية عما يلى:

أولا. الفروق بين الذكور والإناث فى حقوق الإنسان

أظهرت النتائج عدم وجود فروق بين الجنسين فى الاتجاه نحو حقوق الإنسان وبذلك تثبت صحة الفرض بالنسبة لهذه الجزئية.

أكدت نتائج هذا الفرض نتائج بعض الدراسات التى قررت أنه لا توجد فروق بين الجنسين فى الاتجاه نحو حقوق الإنسان(Swami; Nader; Pietschnig; Stieger; Tran & Voracek, 2012). فى حين أن بعض الدراسات تظهر باستمرار أن النساء يقمن بدعم أكبر لترسيخ حقوق الإنسان والالتزام بها، ويقل دعمهن لقيود حقوق الإنسان(Hertel, Scruggs, and Heidkamp 2009) كما قرر كروسون ودبيكر (Crowson & DeBacker, 2008) أن النوع يلعب دورا فى الاتجاه نحو حقوق الإنسان.

ثانيا. بالنسبة للفروق بين المتزوجين وغير المتزوجين

أظهر أختبار ت للمقارن بين المجموعتين(المتزوجين وغير المتزوجين)وجود فروق دالة على بعد المساواة لصالح المتزوجين حيث كانت قيمة ت 2.71 دالة عند مستوى 0.01 عند درجة حرية 623 كما يوضح جدول(3)

وبذلك لم يتحقق الفرض بشكل تام بالنسبة لهذه الجزئية، حيث ظهر فرق بين المجموعتين على متغير واحد فقط من المتغيرات الخمسة وهو بعد المساواة.

ونظرا لعدم وجود دراسات سابقة تم رصدها فى تراث علم النفس، يمكن الرجوع إلى الخبرة النفسية الاجتماعية فى مجتمعنا المحلى، من هذا المنطلق قد تكون فئة المتزوجين أكثر تفهما للمساواة خصوصا فى الحالات التى يحدث فيها المشاركة فى تحمل أعباء الحياة، وهى الخبرة التى لم تتوافر لغير المتزوجين.

جدول3– الفروق بين المتزوجين وغير المتزوجين* فى حقوق الإنسان

	حالة زواجية	ن	م	ع	قيمة ت	د. ح	الدلالة
الأمن	متزوجين	306	33.752	5.934	857	623	غير دالة
	غير متزوجين	319	33.339	6.106			
القيود المدنية	متزوجين	306	35.4779	5.139	-.990-	623	غير دالة
	غير متزوجين	319	35.903	5.584			
المساواة	متزوجين	306	43.990	7.055	2.712	623	0.01
	غير متزوجين	319	42.514	6.549			
الخصوصية	متزوجين	306	24.562	4.273	1.051	623	غير دالة
	غير متزوجين	319	24.204	4.246			
حقوق الإنسان	متزوجين	306	137.78	16.409	1.392	623	غير دالة
	غير متزوجين	319	135.96	16.307			

- يوجد 10 مطلقين و7 أرامل

ثالثا. الفروق بين من ولدوا فى الريف ومن ولدوا فى الحضر

لم يظهر اختبار ت وجود أى فروق دالة بين المجموعتين على أى من أبعاد المقياس. وبذلك تثبت صحة الفرض بالنسبة لهذه الجزئية.

لم توجد دلائل فى دراسات سابقة عن وجود فروق فى الاتجاه نحو حقوق الإنسان باختلاف الأصول الريفية أو الحضرية، وهذا ما أكدته نتيجة هذه الجزئية.

لم توجد دلائل فى دراسات سابقة، أو فى التراث النظرى عن وجود فروق فى الاتجاه نحو حقوق الإنسان باختلاف محل الإقامة (فى الريف أو فى الحضر)، وهذا ما أكدته نتيجة هذه الجزئية.

رابعا.الفروق بين المقيمين فى الريف والمقيمين فى الحضر

لم يظهر اختبار ت وجود أى فروق دالة بين المجموعتين على أى من أبعاد المقياس. وبذلك تثبت صحة الفرض بالنسبة لهذه الجزئية.

لم توجد دلائل فى دراسات سابقة عن وجود فروق فى الاتجاه نحو حقوق الإنسان باختلاف الأصول الريفية أو الحضرية، وهذا ما أكدته نتيجة هذه الجزئية.

خامسا. الفروق بين المسلمين والمسيحين

أظهر أختبار ت وجود فروق دالة على بعدى الأمن والخصوصية، وعلى الدرجة الكلية على المقياس. حيث كانت الفروق فى الأمن الاجتماعى لصالح المسلمين (قيمة ت 4.14، دالة عند 0.01 عند درجة حرية 640) كما يوضح جدول-4.

كما كانت الفروق على بعد الخصوصية لصالح المسلمين أيضا حيث كانت قيمة ت 2.83، دالة عند 0.01 عنددرجة حرية 640.

وظهرت فرق دال على الدرجة الكلية لصالح المسلمين حيث كانت قيمة ت2.28، دالة عند 0.05 عنددرجة حرية 640.

أجريت دراسات سابقة عن الفروق بين المجموعات بناء على قوة التدين أو الانتماء الدينى(مثل دراسة مكفارلاند McFarland ,2010a, 2015 ودراسة ووثنو ولويز Wuthnow and Lewis ,2008) ولكن لم توجد فى الدراسات السابقة المحلية أو

جدول-4 الفروق بين المسلمين والمسيحين

	الديانة	ن	م	ع	قيمة ت	د. ح	الدلالة
الأمن	مسلم مسيحى	517 125	33.9342 31.4640	5.73541 6.90785	4.144	640	0.01
القيود المدنية	مسلم مسيحى	517 125	35.4971 36.4320	5.45404 4.87809	- 1.754-	640	غير دالة
المساواة	مسلم	517	43.4004	6.83245	1.457	640	غير دالة

	الديانة	ن	م	ع	قيمة ت	د. ح	الدلالة
	مسيحى	125	42.4080	6.84046			
الخصوصية	مسلم	517	24.5435	4.24225	2.829	640	0.01
	مسيحى	125	23.3360	4.44490			
حقوق الإنسان	مسلم	517	137.3752	16.24051	2.283	640	0.05
	مسيحى	125	133.6400	17.13627			

الأجنبية ما يشير إلى وجود فروق بين المجموعات ترجع لأختلاف الديانة. والمثير للانتباه أن المسلمين هم الذين يؤكدون أكثر على قيمة الأمن وهذا على خلاف الفكرة الشائعة فى مصر وهو الأمر الذى يحتاج لمزيد من الفحص والتقصى. ويعتقد الباحثون أن نفس الأمر ينطبق أيضا على بعد الخصوصية.

سادسا . الفروق بين المجموعات العمرية.

لم يظهر اختبار ت وجود أى فروق دالة بين المجموعات(30-25، 35-31، 40-36، 45-41) على أى من أبعاد المقياس. وبذلك تثبت صحة الفرض بالنسبة لهذه الجزئية.

لم ترد أى بيانات سابقة عن وجود فروق ترجع للعمر و هذا لما ظهر هنا، ومع ذلك نعتقد أن الأمر يحتاج للمزيد من الفحص.

سابعا. الفروق بين المستويات التعليمية

أظهرت المقارنات بين المستويات التعليمية (تعليم متوسط, تعليم عالى، تعليم ما بعد العالى) عدم وجود فروق دالة إحصائيا إلا على بعد المساواة كما يوضح جدول-5.

وبالنظر إلى جداول شيفيه أتضح أن الفروق بين المستويات التعليمية فى بعد المساواة ترجع إلى ارتفاع متوسطات فئة التعليم العالى (43.85)عن فئة التعليم المتوسط (42.05) بشكل دال إحصائيا.

لقد أظهرت العديد من الدراسات أن زيادة مستوى التعليم يرتبط بالاتجاه الإيجابى نحو حقوق الإنسان، حيث ووجد باروز (Barrows ,1981) أن كبار السن في الجامعات قد رأو انتهاكات حقوق الإنسان، باعتبارها أمور أكثر خطورة مما كان عليه الحال بالنسبة للمستجدين من الطلاب. ووجد جيتس(Getz,1985) أن الدرجة على مقياس الاتجاه نحو حقوق الإنسان ترتبط(0.34)مع مستوى التعليم الرسمي للبالغين. (McFarland, 2015)

ووجد ماكفارلاند وماتيوز(McFarland& Mathews, 2005) فى دراستهما أن مستوى التعليم يتوقع بشكل كبير تبنى مبادئ حقوق الإنسان، ولكن ليس الالتزام بحقوق الإنسان، كما وجد مكفارلاند (McFarland (2010a)أيضا أن مستوى التعليم الرسمي للراشدين لم يرتبط بشكل كبير مع الالتزام بحقوق الإنسان.

جدول–5 الفروق بين مستويات التعليم

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
الأمن	بين المجموعات	46.541	2	23.270	.634	غير دالة
	داخل المجموعات	23458.557	639	36.711		
	المجموع	23505.098	641			
القيود المدنية	بين المجموعات	30.672	2	15.336	.534	غير دالة
	داخل المجموعات	18357.228	639	28.728		
	المجموع	18387.900	641			
المساواة	بين المجموعات	449.923	2	224.961	4.866	0.01
	داخل المجموعات	29539.524	639	46.228		
	المجموع	29989.447	641			
الخصوصية	بين المجموعات	57.778	2	28.889	1.561	غير دالة
	داخل المجموعات	11825.156	639	18.506		
	المجموع	11882.935	641			
حقوق الإنسان	بين المجموعات	809.781	2	404.890	1.495	غير دالة
	داخل المجموعات	173104.66	639	270.899		
	المجموع	173914.44	641			

ثامنا. الفروق بين مستويات الدخل

أظهرت المقارنات بين مستويات الدخل الثلاثة(منخفض–متوسط–عالى) عدم وجود فروق دالة إحصائيا إلا على بعد المساواة والدرجة الكلية،كما يوضح جدول–6.

وبفحص التحليلات البعدية أتضح أن الفروق بين مستويات الدخل فى بعد المساواة ترجع– كما أوضحت جداول شيفيه – إلى ارتفاع متوسط فئة الدخل العالى(46.82) عن متوسط فئة الدخل المنخفض(42.76) بشكل دال، وبالنسبة للفروق على الدرجة الكلية على المقياس

أظهرت النتائج ارتفاع متوسط درجات مجموعة الدخل العالى (143.20)عن متوسط درجات مجموعة الدخل الدخل المنخفض (135.20) بشكل دال إحصائيا.

جدول– 6 الفروق بين مستويات الدخل

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
الأمن	بين المجموعات	140.712	2	70.356	1.924	غير دالة
	داخل المجموعات	23364.386	639	36.564		
	المجموع	23505.098	641			
القيود المدنية	بين المجموعات	109.944	2	54.972	1.922	غير دالة
	داخل المجموعات	18277.956	639	28.604		
	المجموع	18387.900	641			
المساواة	بين المجموعات	630.516	2	315.25	6.862	0.01
	داخل المجموعات	29358.931	639	845.94		
	المجموع	29989.447	641	5		
الخصوصية	بين المجموعات	51.705	2	25.853	1.396	غير دالة
	داخل المجموعات	11831.229	639	18.515		
	المجموع	11882.935	641			
حقوق الإنسان	بين المجموعات	2438.304	2	1219.1	4.543	0.01
	داخل المجموعات	171476.13	639	5268.3		
	المجموع	173914.44	641	51		

لقد أظهرت بعض الدراسات دور مستوى الدخل فى الاتجاه نحو حقوق الإنسان (Pontusson and Rueda 2010) لكن المثير للانتباه ان نتائج دراستنا أظهرت أن فئة الدخل الأعلى هى الأكثر اتجاها نحو المساوة وهذا مايستدعى المزيد من الفحص حيث لا تتفق مع التوقع المنطقى أو الاجتماعى، وأن كانت تتفق مع افتراض الخيرية فى الفئة الأعلى من حيث الدخل التى تطالب بالمساواة!!! ولكن هل هى مساواة اقتصادية أو اجتماعية، وهل هى نوعا من إراحة الضمير، أو التعاطف؟

الخلاصة:

أظهرت النتائج صحة الفرض بوجه عام حيث تم إجراء ثمانية مقارنات على خمسة متغيرات لم تظهر فروق إلا فى7مقارنات فقط من المقارنات الأربعين (ثمانية مقارنات فى خمسة متغيرات) ثلاثة منها على بعد المساواة، وأثنتان على الدرجة الكلية، وفرق واحد على كل من الأمن والخصوصية.

لقد ظهرت فروق فى *المساواة* بين المتزوجين وغير المتزوجين، وبين مجموعة الدخل المرتفع ومجموعة الدخل المنخفض، وبين فئة التعليم العالى وفئة التعليم المتوسط. كما ظهرت فروق بين المسلمين والمسيحين أيضا على بعدى *الأمن والخصوصية*.

وظهرت فروق على *الدرجة الكلية* بين فئة الدخل العالى وفئة الدخل المنخفض، وبين المسلمين والمسيحين.

المراجع

إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان– صادر عن مؤتمر قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: جدول أعمال للقرن الحادى والعشرون، المؤتمر الدولى الدولى الثانى لحركة حقوق الإنسان فى العالم العربى، القاهرة 13–16 أكتوبر 2000.

حقوق الإنسان: دليل للقياس والتنفيذ(2012). الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامى، جنيف ونيويورك.

محمد جلاء إدريس وأمال محمد عبد الرحمن ربيع(2006) حقوق الإنسان فى التراث الدينى الغربى والإسلام: دراسة مقارنة فى ضوء المواثيق الدولية. القاهرة، مكتبة الآداب.

Cohrs, J. C., Kielmann, S., Maes, J., & Moschner, B. (2005). Effects of Right-Wing Authoritarianism and Threat from Terrorism on Restriction of Civil Liberties. *Analyses of Social Issues and Public Policy*, *5*(1), 263-276.

Cohrs, J. C., Moschner, B., Maes, J., & Kielmann, S. (2005). The motivational bases of right-wing authoritarianism and social dominance orientation: Relations to values and attitudes in the aftermath of September 11, 2001. *Personality and Social Psychology Bulletin*, *31*(10), 1425-1434.

Council on Foreign Relations. (2011). *Public opinion on global issues: A web-based digest of polling from around the world*. (Chapter 8: World Opinion on Human Rights)New York, NY: Council on Foreign Relations.

Crowson, H. M., & DeBacker, T. K. (2008). Belief, motivational, and ideological correlates of human rights attitudes. *The Journal of social psychology*, *148*(3), 293-310.

Crowson, H. M., DeBacker, T. K., & Thoma, S. J. (2005). Does authoritarianism predict post-9/11 attitudes?. *Personality and Individual Differences*, *39*(7), 1273-1283.

Crowson, H. M., DeBacker, T. K., & Thoma, S. J. (2006). The role of authoritarianism, perceived threat, and need for closure or structure in predicting post-9/11 attitudes and beliefs. *The Journal of social psychology*, *146*(6), 733-750.
Crowson, H. M. (2009). Right-wing authoritarianism and social dominance orientation: As mediators of worldview beliefs on attitudes related to the war on terror. *Social Psychology*, *40*(2), 93-103.
Hertel, S., Scruggs, L., & Heidkamp, C. P. (2009). Human rights and public opinion: From attitudes to action. *Political Science Quarterly*, *124*(3), 443-459.
Koo, J. W., Cheong, B. E., & Ramirez, F. O. (2015). Who Thinks and Behaves According to Human Rights?: Evidence from the Korean National Human Rights Survey. *Korea Observer*, *46*(1), 53.
Kossowska, M., Trejtowicz, M., de Lemus, S., Bukowski, M., Van Hiel, A., & Goodwin, R. (2011). Relationships between right-wing authoritarianism, terrorism threat, and attitudes towards restrictions of civil rights: A comparison among four European countries. *British Journal of Psychology*, *102*(2), 245-259.
McFarland, Sam (2015) Culture, Individual Differences, and Support for Human Rights:A General Review. Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology., Vol. 21, No. 1, 10–27.
McFarland, S., & Mathews, M. (2005a). Do Americans care about human rights? *Journal of Human Rights, 4,* 305–319
McFarland, S., & Mathews, M. (2005b). Who cares about human rights? *Political Psychology*, *26*(3), 365-385.
McFarland, S. (2010a). Personality and support for universal human rights: A review and test of a structural model. *Journal of personality*, *78*(6), 1735-1764
Narvaez, D., Getz, I., Rest, J. R., & Thoma, S. J. (1999). Individual moral judgment and cultural ideologies. *Developmental Psychology, 35,* 478–488.
Pederson, J. (2013). Reconceptualizing Human Rights Attitudes: Understanding Outcomes and Determinants K. Russell Shekha, Denison University**.**
Pontusson, J., & Rueda, D. (2010). The politics of inequality: Voter mobilization and left parties in advanced industrial states. *Comparative Political Studies*, *43*(6), 675-705.
Skitka, L. J., Bauman, C. W., & Mullen, E. (2004). Political tolerance and coming to psychological closure following the September 11, 2001, terrorist attacks: An integrative approach. *Personality and Social Psychology Bulletin*, *30*(6), 743-756.
Swami, V., Nader, I. W., Pietschnig, J., Stieger, S., Tran, U. S., &Voracek, M. (2012). Personality and individual difference correlates of attitudes toward human rights and civil liberties. *Personality and Individual Differences*, *53*(4), 443-447.
Wuthnow, R., & Lewis, V. (2008). Religion and altruistic US foreign policy goals: Evidence from a national survey of church members. *Journal for the Scientific Study of Religion*, *47*(2), 191-209.